جامعة البصــرة
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

التخـــــــــطيط الاقتصـــــــادي

Economic Planning

محاضرات لطلبة

المرحلة الرابعة/ فرع العام

د. امجــد صـــــباح

2019/2018

مفاهيم اساسية في التخطيط الاقتصادي

اولاً : مفهوم التخطيط الاقتصادي وتعريفه

لقد بدء التطبيق العملي للتخطيط في البلدان الاشتراكية عندما وضع الاتحاد السوفيتي سابقا (روسيا حاليا) اول خطة خمسية عام 1928 كانت تمثل ادلة عمل او الاقام للسيطرة ليس لها قوة الالزام الا انها اكتسبت تلك القوة وبدرجات عالية منذ عام 1931.لقد استخدمت بلدان اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية اسلوب التخطيط وكان استنساخا لأسلوب الاتحاد السوفيتي في التخطيط الا انه تغير لاحقا في بداية الستينات وصار يختلف من بلد الى اخر عن طريق الجمع بين المركزية واللامركزية ، الا ان التخطيط لم يعد حكراً على البلدان الاشتراكية بل وانما استخدمته بعض بلدان اوروبا الغربية مثل النرويج والمانيا وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة اعمار المانيا (خطة مارشال) فضلا عن معالجة بعض المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والكساد والنفقات العامة والاسعار وظهر مفهوم الميزانية القومية National Budget ونوع جديد من الميزانيات السنوية .

ان التخطيط الاقتصادي هو محاولة تطبيق السلوك الرشيد من اجل تحقيق غايات محددة ، ويترتب على ذلك ان ينظر الى التخطيط الاقتصادي على انه السعي لاستخدام الموارد الانتاجية المتاحة بالأسلوب الرشيد الذي يحقق للمجتمع اقصى عائد ممكن مع اقل قدر من الضياع في تلك الموارد ، وبالتالي فان التخطيط هو القرار الذي تتخذه السلطات العليا في الدولة لتحقيق مجموعة معينة من الأهداف التي تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة من اجل تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ووفقا للإجراءات والترتيبات التي توضع مسبقا ، من خلال تحديد دور المؤسسات المختلفة بما يكفل تحقيق تلك الاهداف التي يتوجب على تحقيقها . ومن ثم فأن هذا التعريف يتضمن الاركان الاتية :

- وجود غايات محددة للتنمية .
- رسم اهداف كمية لتحقيق تلك الغايات .
- تحديد بعد زمني للخطة تكون كافية لتحقيق تلك الاهداف .
- اصدار مجموعة من الاجراءات والتشريعات التي تيسر تحقيق تلك الاهداف .
- تصديق الجهات المسؤولة عن الخطة على برنامجها ليصبح ملزما للتطبيق .
- التزام كافة الاجهزة بالعمل على تطبيق الخطية وتنفيذ مؤشراتها .

ثانيا: الفرق بين التخطيط والمفاهيم الاخرى

يتم الخلط عادة بين التخطيط الاقتصادي والعديد من المفاهيم والمصطلحات القريبة منه التي تعتبر احدى ادواته التي تستخدم في الوصول الى تحقيق اهداف الخطة بشكلها الدقيق ، ويمكن توضيح اوجه الاختلاف بين التخطيط والمفاهيم الاخرى وكالاتي :

1.الفرق بين التخطيط والتنبؤ : يشترك كل من التخطيط والتنبؤ في معالجة الصورة المستقبلية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية اذ يعتمد كلا منهما على العلاقات الاقتصادية والرياضية في تحقيق الاهداف التي يضعها .فالتنبؤ عبارة عن توقع للظواهر لاقتصادية المستقبلية التي تهدف الخطط الاقتصادية المستقبلية والطويلة الاجل الى معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها من خلال القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية التي يمكن ان تتطور اليها تلك الظواهر قيد التخطيط او الدراسة .فالتنبؤ يسبق عملية التخطيط الاقتصادي لأنه يساعد المخططين في تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن قياسها وبكميات محددة مثلا عند تخطيط حجم وهيكل السلع الاستهلاكية لابد ان تسبقه دراسة التوقعات المستقبلية للطلب على هذه السلع ، ايضا عند اعداد ميزان المدفوعات يجب ان تسبقه دراسة للتنبؤ باتجاهات السوق الخارجية وتوقع اسعار الصادرات والواردات وحساب معدلات التبادل التجاري ومعدلات النمو السكاني ومستوى المعيشة .

2.الفرق بين التخطيط وتدخل الدولة : يقصد بتدخل الدولة مجموعة الاجراءات والسياسات والتشريعات والانظمة التي تضعها الدولة لتعديل او اصلاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة او اية مشكلة اخرى ، اذ يبرز الاختلاف واضحا بين التخطيط وتدخل الدولة في جوانب بارزة ، فالتخطيط الاقتصادي اكثر شمولية من تدخل دولة الذي يقتصر على نشاط او جزء محدد ، كما ان التخطيط عملية مستمرة لوضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها اما تدخل الدولة يكون فقط عند الحاجة الى ذلك واخيرا فان التخطيط يكتسب قوة القانون بعد تصديقها واصدار تشريع قانوني بها لغرض تحقيق اهدافها .

3.الفرق بين التخطيط والبرمجة : يقصد بالبرمجة مجموعة الاجراءات والسياسات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لإيجاد الحل للمشكلات الاقتصادية المختلفة مثل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها ، وبالتالي يتم وضع البرامج التنموية الخاصة بتطوير قطاع معين ومحدد خلال مدة محددة بعكس التخطيط الذي يكون شاملا لتطوير وتنمية كل الانشطة والقطاعات الاقتصادية .

ثالثا: اهداف التخطيط

ان وضع الخطط الاقتصادية المختلفة يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف المتنوعة والمتباينة التي تغطي كل الاهداف التي تم تحديدها في الخطة الاقتصادية ، وكالاتي :

1.تحقيق الاهداف الاقتصادية : وهي تلك الاهداف التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية وتحقيق التنمية المستدامة وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية ، مثل زيادة مستوى دخل الفرد ورفع مستوى الانتاج والتصدير ، زيادة مستوى التشغيل وتوفير فرص العمل والقضاء على مظاهر الفقر ، تطوير الهيكل الاقتصادي وتنوعيه وتطوير الخبرات والمهارات للموارد البشرية .

2.الاهداف الاجتماعية : وهي مجموعة اهداف المتعلقة بالعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة ، تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، تحسين الاوضاع الصحية .

رابعا : مقومات التخطيط الاقتصادي

ان نجاح العملية التخطيطية يستلزم توافر بعض المقومات الاساسية والتي من اهمها :

1.توافر قدر كاف من البيانات والمعلومات : لكي يتمكن المخطط الاقتصادي من وضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة وهادفة وفعالة فأنه من الضروري امداد المخطط بقدر كاف من البيانات والمعلومات الاحصائية وعن كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، الامر الذي يتطلب وجود اجهزة على درجة عالية من الكفاءة توكل اليها مهمة اعداد البيانات اللازمة والتقارير المطلوبة الفصلية والسنوية والاحصاءات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .ولذلك يتم انشاء جهاز مركزي للإحصاء له فروعه المختلفة وتابعة للجهاز المركزي للإحصاء الذي يتولى مهمة اصدار مثلك تلك البيانات والمعلومات والاحصاءات وبشكل دوري ومنظم .

2.وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط : ان توفر البيانات والمعلومات وبقدر كاف من الدقة والموضوعية والحداثة غير كاف لوضع الخطة الاقتصادية ، اذ لابد من وجود جهاز تخطيطي قادر على تحويل تلك البيانات والاحصاءات الى قرارات تخطيطية فعالة تخدم اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية .ويتمثل ذلك الجهاز بالهيئة العليا للتخطيط التي تمكنها سلطاتها الادارية من جعل القرارات التخطيطية ذات صيغا ملزمة لكافة الوحدات الانتاجية والمستويات الادارية ، لذلك تأخذ معظم البلدان بمبدأ التخطيط الاقتصادي

الشامل تكون فيها الهيئة او الجهاز المركزي للتخطيط تابعا لمجلس الوزراء يتولاه نائب رئيس الوزراء لتكون قراراته ملزمة لبقية الوزارات .

3.توافر الكادر الفني والاداري على مستوى الوحدات الانتاجية : لكي تتم عملية التفاعل بين الجهاز المركزي للتخطيط والوحدات الادارية والانتاجية المختلفة المنفذة للخطة الاقتصادية فأنه من الضروري ان تتوفر الكوادر القادرة على ترجمة وتنفيذ القرارات التي اعدت من قبل الجهات العليا وتنفيذها بالشكل الذي تم وضع الخطط اللازمة له وعلى النحو المطلوب .

4.توفر الاجهزة الكافية لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط : يقتضي نجاح عملية التخطيط توفر القدرة على متابعة تنفيذها ويحتاج تدقيق هذا الشرط تهيئة الاجهزة اللازمة لمتابعة ومراقبة تنفيذ مقررات الخطة والعمل على ايجاد الوسائل اللازمة لإزالة معوقات تنفيذها ومتابعتها .كما تتولى تلك الاجهزة متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لضمان التنفيذ بالشكل الذي وضعه واقراره .

خامسا: انواع التخطيط الاقتصادي

تختلف انواع التخطيط الاقتصادي باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ، فالتخطيط في النظم الاشتراكية يختلف عن التخطيط النظم الرأسمالية كما يختلف التخطيط الذي اتبعته البلدان النامية الواحدة عن الاخرى كما انه يختلف وحسب طبيعة مرحلة النمو التي يمر بها البلد ، اذ ان الاختلاف في نوع التخطيط لا ينعكس فقط في طبيعة الاهداف التي ترمي الخطط الاقتصادية لتحقيقها وانما ايضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق تلك الاهداف اضافة الى اختلاف المعايير المستخدمة للتميز بين كل انواع التخطيط. ان هذا الاختلاف في الاهداف والوسائل يمارس تأثيرا جوهريا على اساليب صياغة الخطط الاقتصادية ، ويمكن ذكر اهم انواع التخطيط كالاتي :

1.التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل Partial &Comprehensive : يقوم التخطيط الجزئي على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية على المستوى الاقتصادي مثل قطاع الصناعة او الزراعة او غيرها ، او قد يشمل التخطيط الجزئي نشاطاً محدداً داخل القطاع مثل في القطاع الصناعي توضع خطة لتطوير نشاط الصناعات البتروكيمياوية او الحديد والصلب ، وعلى سبيل المثال بدأ الاتحاد السوفيتي سابقا باختيار مشروع الكهرباء الذي يربط كل انحاء الاتحاد السوفيتي السابق تحقيقا لأهداف اقتصادية واجتماعية نظرا لأهميته لبقية القطاعات

الاقتصادية ، كذلك في مصر تم اختيار مشاريع محددة لتطويرها مثل مشروع السد العالي ايضا في فرنسا لجأت الى هذا النوع من التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية من خل تطوير بعض الصناعات المهمة التي لها اولوية في اعادة بناء الاقتصاد الفرنسي .لكن التخطيط الجزئي يعاني من مجموعة من السلبيات منها ؛ ان تقييم برامج التطوير لا يتم بشكل كلي بل جزئي كما لا يسمح بتقدير امكانية تحقيق البرامج الاستثمارية ككل في ضوء علاقته بمصادر التمويل والمواد الاولية والايدي العاملة .

اما التخطيط الشامل ، ينصب على كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية اذ يؤدي هذا النوع من التخطيط دورا هاما في مجال التنافسية وخاصة تحفيز المشروعات العامة وزيادة كفاءتها ، كما يجب ان يتوافر شرط الترابط والتناسق بين بين خطط القطاعات المختلفة ، ويمتد التخطيط الشامل ليغطي المجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة .

2.التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي Centralized &Decentralized Planning :

من حيث المركزية في اتخاذ القرارات يميز بين نوعين او نموذجين ؛ الاول المركزي والثاني اللامركزي ، وفي كلا النموذجين توجد سلطة مركزية عليا تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات والتوفيق بين الموارد والاستخدامات ، فالنموذج اللامركزي يضمن مركزية القرارات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ؛ الدخل القومي – الاستهلاك الكلي – الاستثمار- الواردات – الصادرات –تحديد مستوى اجور العمالة وغيرها دون الدخول في مكونات كل من هذه الكميات ، بينما النموذج المركزي بالإضافة الى شموله لمجموعة المتغيرات الاقتصادية الشاملة فهو يشمل نشاط الوحدات الاقتصادية التفصيلية لكل وحدة اقتصادية .فالمركزية تعني ايضا اتخاذ القرارات الاساسية المتعلقة بنمط استخدام الموارد وكيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية .ان المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات تتحدد بعوامل متعددة اهمها درجة النمو الاقتصادي .

3.التخطيط الفردي والتخطيط القومي Individual Planning &National Economic Planning : يقتصر التخطيط الفردي على المؤسسات الفردية Private Enterprises وخاصة المشروعات الخاصة ذات الصبغة الاحتكارية Monopolies ويستخدم هذا النوع من التخطيط كأداة لتحقيق الاهداف الخاصة وضمان التنسيق والترشيد Rationality في اطار محدد خاص بالوحدة الانتاجية التي اعدت الخطة لها فقط ، وعلى هذا الاساس لا يمكن لهذا النوع من التخطيط ان يحقق الكفاءة والتنسيق والتوازن على مستوى الاقتصاد وانما يمكن ان

يحقق ذلك بالنسبة للمشروع الذي اعدت الخطة من اجله فقط .اما التخطيط الاقتصادي القومي فتقوم به الدولة وتطبقه على المستوى القومي ولذلك فهو يهدف الى ضمان التنسيق والانسجام والتوازن على المستوى الكلي للاقتصاد ككل .

4.التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي National &Regional Planning : يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التي تضمنها الدولة اما التخطيط الاقليمي يهدف الى تحقيق درجة من التوازن في نمو اقاليم ومحافظات الدولة لأنها غالبا ما تختلف بينها في درجة النمو الاقتصادي ، وعليه يتم وضع خطة لإقليم او اقاليم معينة بقصد تحقيق ذلك الهدف .لذلك فأن عملية توزيع الدخل القومي بين الاقاليم تتم وفقا لمعايير تحددها الدولة مثل عدد السكان ومستوى التطور الاقتصادي وحجم العمالة والمستوى التعليمي وغيرها .

5.الخطط القصيرة- المتوسطة -الطويلة الاجل Short-Medium-Long Term Plan :
تنقسم المدة الزمنية اللازمة لوضع الخطط الاقتصادية الى مدة تتراوح بين 1-25 سنة ، اذ يتم البدء بوضع خطط قصيرة الاجل تسمى (الخطط التنفيذية) وبموجبها يتم تقسيم الاهداف التي تتضمنها الخطط المتوسطة والطويلة الاجل الى اهداف سنوية .وتبرز اهمية الخطة قصيرة الاجل كونها خطط تفصيلية دقيقة لكل مستويات النشاط الاقتصادي من حيث النفقات التشغيلية والاستثمارية والجارية ومعدل الايرادات المتوقعة والسياستين المالية والنقدية وسياسات الاجور والاسعار وغيرها .ويلاحظ بان الخطط القصيرة الاجل ذات تأثير محدود في النشاط الاقتصادي لان العديد من النشاطات الاقتصادية تتطلب فترات زمنية اطول لتحقيقها .

اما بالنسبة الى الخطة متوسطة الاجل فهي خطط يتراوح بعدها الزمني بين 5-10 سنوات وترتبط هذه الخطة بالخطة القصيرة والطويلة الاجل عن طريق الاطار العام الذي تم تحديده في الخطة طويلة الاجل وتعتبر هذه الخطة بمثابة اداة رئيسة لتحقيق اهداف التخطيط الطويل وتمثل سلاسل متصلة الحلقات تؤدي الى تحقيق اهداف التخطيط طويل الاجل .وتتضمن الخطة متوسطة الاجل معدلات نمو الدخل والانتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتحديد التركيب السلعي للإنتاج على المستوى القومي كخطة الاستهلاك وتركيبة الصادرات ومعدلا نمو الاستيرادات والاستثمار .

واخيرا الخطة طويلة الاجل التي تمتد مدتها الزمنية بين 10-25 سنة ، اذ ان هنالك مجموعة من الاسباب دفعت الدول لأعداد مثل هذا النوع من الخطط ، اذ ان عملية التغيير الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لابد ان تحتاج الى جهود كبيرة وبعد زمني يمتد لأكثر من 5 سنوات ،

كما ان عملية التنمية تتطلب تبني استراتيجية واضحة وهدف واضح خاصة وان الخطة الاقتصادية تتضمن برامج لأحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وخاصة احداث تغيرات تكنولوجية في المدى الطويل الى التغيير الهيكلي للبينة الاقتصاد ككل .ان التخطيط طويل الاجل هو وضع استراتيجية للتطور الاقتصادي يتم توزيعها وتقسيمها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ولفترات زمنية مختلفة ، اذ تتميز الخطة طويلة الاجل بالعمومية دون الدخول في التفاصيل التي تتضمنها الخطة القصيرة والمتوسطة الاجل فهي تتضمن اتجاهات ومؤشرات عامة للمتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو المستهدفة .

خطة التنمية القومية National Development Plan

تعرف خطة التنمية القومية بأنها مجموعة من القرارات التي تتخذ لغرض اهداف معينة خلال فترة زمنية معينة .وتقسم قرارات التخطيط اي القرارات التي تتضمن في كل خطة قومية الى اربعة انواع رئيسية تبعا للنشاط الذي تتحكم فيه وكما يأتي :

1.القرارت المالية : وتشمل مجموعة القرارات التي تنظم التدفقات التي تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات المالية وتداول الاصول المالية ، مثل السياسة المالية ، السياسة النقدية ، سياسة النقد الاجنبي ، سياسة الاجور والاسعار .

2.قرارات الاستثمار : وتشمل مجموعة القرارات التي توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تمارس النشاط الاقتصادي وبين فروع القطاع الواحد . اذ يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على ثلاثة عوامل اساسية ؛ الاول ان يعتمد اتخاذه على اسس علمية ولتحقيق ذلك لابد من تحديد الهدف الاساسي للاستثمار وجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات وتقييم الفرص الاستثمارية المقترحة ، والثاني مراعاة مبدأ تعدد الخيارات والفرص الاستثمارية والخبرة والتأهيل وتنويع او توزيع المخاطر الاستثمارية اما العامل الاخير مراعاة التوافق بين الخطة القومية والاستثمارات ، اذ يتم تشجيع المشروعات التي تتوافق مع السياسة الاقتصادية للبلد من خلال خفض الضرائب او تخفيض التعريفات الجمركية ومنح امتيازات استثمارية مباشرة مع مراعاة البيئة الاقتصادية Economic Environmental وعوامل البيئة السياسية Political Environmental Factors .

3.قرارات الانتاج : وتشمل مجموعة القرارات التي تنظم العمليات الانتاجية التي تقوم بها الوحدات التي تمارس النشاط الانتاجي .التي تنظم في العلاقة بين المستخدم –المنتج In put-Out put أي يبحث في العلاقة بين مقدار الكمية من عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج سلعة ما وكمية الانتاج من السلعة محل التخطيط بغض النظر عن اسعار السلع المنتجة. وايضا تحقيق اكبر قدر ممكن من انتاج سلعة ما بتوظيف كمية محدودة من عوامل الانتاج او تحقيق قدر معين من الانتاج بتوظيف كمية اقل من عوامل الانتاج أي باقل التكاليف.

4.القرارات الاستهلاكية : وتشمل مجموعة القرارات التي تحدد كمية ونوعية السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد (الاستهلاك الفردي والجماعي) .

يتم التوصل الى القرارات المذكورة اعلاه عند وضع الاطار الاولي للخطة من قبل جهة مركزية وتتم مناقشتها مع الجهات المعنية في ضوء الموارد والامكانيات المتوفرة ، ان اتساع هذه القرارات واهمية تحقيق الاتساق فيما بينها يتطلب وضعها من قبل الدولة في قيمة واحدة تضمن تحقيق الموازنة بينها تبعا لطبيعة الاقتصاد وتطوره ودرجة نموه عن طريق (خطة التنمية القومية) .

اولا : اساسيات منهاج وضع الخطة

عند وضع اي خطة اقتصادية فهناك اربعة اساسيات يجب الاخذ بها كمنهاج لأعداد الخطة وكالاتي :

1.تقدير الامكانيات القومية : عند وضع الخطة الاقتصادية لابد من تقدير دقيق للإمكانات القومية التي تتمثل في كل ما يتاح من موارد ، والمقصود بالإمكانات القومية ما متوافر من موارد مادية وبشرية ومالية ، القوى العاملة ، المواد الاولية ، رأسمال ، المستلزمات الفنية الاخرى ويتم ذلك عم طريق الحسابات القومية .

2.تحديد الاهداف في ضوء الامكانيات القومية : بعد تقدير الامكانات القومية يقتضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، اذ تكون اهداف الخطة تعبير عن وسائل علاج هذه المشكلات التي تختلف من نظام اقتصادي الى اخر وحسب درجة التطور الاقتصادي . وينبغي ان يراعى في تحديد الاهداف ان تتوافق مع الموارد المتاحة دون التسبب بحصول عجز حقيقي في الموازنة الحكومية ، كما ينبغي ان تكون تلك الاهداف وواضحة ودقيقة وقليلة قدر الامكان . لقد استخدمت البلدان المتقدمة ما يعرف (التخطيط ذو الهداف الواحد) ففي الولايات المتحدة كان الهدف هو زيادة الدخل القومي ، وفي المملكة المتحدة كان الهدف تحقيق التوظيف الكامل ، وفي امريكا اللاتينية كان الهدف هو تحقيق التصنيع السريع .ان الخطة الصحيحة يجب ان تميز بين الاهداف الاستراتيجية والاهداف الاخرى الاقل اهمية ، اذ ان مهمة تحديد تلك الاهداف تقع على عاتق الهيئة الاقتصادية العليا فقط في ضوء السياسة التي تحدد من قبل السلطات السياسية ، ولا تستطيع اي جهة اخرى اتخاذه وعلى سبيل المثال ان الرغبة بتحقيق هدف وهو معدل نمو مرتفع للدخل القومي في السنوات القادمة يتطلب تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وهو ما يتطلب قرارات اقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي .

3.تحديد وسائل تحقيق تلك الاهداف : بعد تحديد المخططين للإمكانات القومية خلال فترة الخطة وحدود الاهداف لابد من اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الاهداف ، وتتضمن تلك العملية مرحلتين اساسيتين ؛ الاولى تحديد انواع السلع التي يجب انتاجها ، والثانية تحديد الكميات المنتجة منها .ان ذلك يتطلب تحديد عملية الاختيار الاقتصادي لإشباع حاجات مستلزمات العملية الانتاجية من خلال وضع قائمة بالمشاريع المختلفة التي ينوي القيام بها لتحقيق الاهداف القومية .

4.تحديد الاطار الزمني للخطة : ان تحديد الاطار الزمني للخطة الاقتصادية يعد شرطا اساسيا وضروريا للوصول الى تنسيق مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وضمان الاستخدام الامثل لوسائل الانتاج .اذ ان التوفيق بين الاهداف والوسائل المستخدمة لتنفيذ تلك الاهداف والمقارنة بين النفقات والعوائد لا يمكن اتمامه الا اذا تم وضع النشاط الاقتصادي ضمن اطار زمني محدد ويطلق على ذلك (مدة الخطة) .ان وضع الخطة الاقتصادية يتناسب طرديا مع الاهداف التي يتم وضعها اذ ان وضع خطط طموحة يتطلب فترات زمنية اطول لتحقيقها ، بالاضافة الى استخدام طرق حديثة ومتطورة للتنبؤ الاقتصادي مما يقدم صورة مستقبلية عن المتغيرات الاقتصادية التي يتم وضع الخطط الاقتصادية لتحقيقها .

5.تحديد الجهات المنفذة : ان تحديد الجهة المنفذة للخطة يعتبر عنصرا اساسيا من نجاح الخطة ان ذلك يتطلب ؛ تحديد الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ الخطة ، تأمين التوازن بين الاهداف المخططة وامكانيات الاجهزة المنفذة ، وتعريف الاجهزة المنفذة للخطة بالمهام الموكلة اليها لمبدأ المسؤولية الشخصية .

ثانياً : المبادئ العامة للتخطيط

ان تحقيق الدور الفعال للخطة كأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية يتطلب توافر مجموعة من المقومات الاساسية والتي من اهمها :

1.الواقعية Realism : يقصد بواقعية الخطة ان تكون الاهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة في سبيل ذلك متوافقة مع الامكانات الاقتصادية ، اي لابد ان تكون الاهداف الاقتصادية التي تتضمنها الخطة ممكنة التحقيق في حدود الموارد الاقتصادية المتاحة ، مما يؤدي الى ان تكون النتائج المتحققة ملائمة للواقع الاقتصادي .

2.الشمول Comprehensiveness : ويقصد بذلك ان تكون الخطة شاملة للاقتصاد القومي وقادرة على استخدام كل الموارد المتاحة لتطوير القطاعات الاقتصادية الاجمالية ، مثل الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات ، كافة الاقاليم الحدود الجغرافية التابعة لتحقيق التنمية المتوازنة .

3.مركزية القرارات التخطيطية Centralization : اي ان القرارات الاساسية الخاصة باستخدام الموارد والتأثير بالمتغيرات الاقتصادية والتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية يجب ان يتم من قبل هيئة تخطيط مركزية .ان ذلك لا يعني عدم مشاركة بقية الهيئات او المؤسسات في تنفيذ القرارات التي تتضمنها الخطة الاقتصادية بل يتم تنفيذ تلك القرارات تباعاً من اعلى سلطة تنفيذية الى الادنى .اذ تكون المركزية شديدة جدا في المراحل الاولى لتنفيذ الخطة الاقتصادية لغرض الحرص على التزام كل المؤسسات والاطراف المعنية بتنفيذ الخطة على تحقيق الاهداف التي رسمتها الخطة ولكل القطاعات الاقتصادية ، على ان يتم التخفيف من تلك المركزية في المراحل اللاحقة لتنفيذ الخطة وخاصة فيما يتعل بتنفيذ القرارات التفصيلية على مستوى الوحدات الانتاجية .

4.التناسق Consistency : يشترط في نجاح العملية التخطيطية ان تكون على قدر كبير من التناسق سواء على مستوى الاهداف او على مستوى الوسائل لتحقيق تلك الاهداف ، كما ينبغي ان يكون هناك تناسق على مستوى المتغيرات كالدخل القومي والاستثمار والاستهلاك او على مستوى الفروع للنشاطات الاقتصادية كالزراعة او الصناعة او النقل ....وغيرها .

5.المرونة Flexibility : يقصد بمرونة الخطة قابليتها للاستجابة للظروف الطارئة والمستجدة اي ان تكون الخطة قابلة للتعديل المستمر في ضوء النتائج التي يتم تنفيذها ، فالخطة توضع في فترة زمنية معينة وتصاغ بافتراضات محددة مما يتطلب قابليتها للمراجعة بناء على المتغيرات الاقتصادية الطارئة او المتغيرة المحلية والدولية ، ان مرونة الخطط وبالأخص السنوية Annual Plans يمكن بواسطتها اجراء كافة التعديلات المطلوبة لمواجهة التحديات .

ثالثاً: تنفيذ الخطة

ان تنفيذ الخطة الاقتصادية يواجه بمجموعة كبيرة وعديدة من المعوقات التي تحول دون تحقيق اهدافها ، مثلاً عدم التنسيق الزمني بين جهات التنفيذ التي تشترك في تنفيذ مشروعات معينة ، او ارتفاع تكاليف المشروع عن الخطة المحددة لها بسبب ارتفاع الاسعار او ارتفاع تكاليف

الانتاج ايضاً عدم توافر النقد الاجنبي بصورة كافية ، تأخر فتح الاعتمادات والحصص النقدية المخصصة للتنفيذ ، تأخر فتح الميزانيات النقدية للمشاريع او النقص في الكوادر الفنية وغيرها من المعوقات التي تحول دون تنفيذ الخطة لأهدافها المقررة .ولذلك تستعين الدولة بمجموعة من الوسائل لغرض التأثير في النشاط الاقتصادي وأدارته كالآتي :

1. اسلوب التحكم المباشر

وهو اسلوب اصدار التعليمات المباشرة للأجهزة التنفيذية او المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطة الاقتصادية بهدف الزام تلك الوحدات الاقتصادية المختلفة بتنفيذ ما تم وضعه ورسمه في الخطة الاقتصادية من اهداف محددة خاصة بها ، او اصدار المشرع التخطيط لقرارات تنفيذية هدفها التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي لغرض تنفيذ الخطة الاقتصادية او السياسة الاقتصادية للدولة مثل التحكم المباشر بتراخيص الاستيراد والرقابة على النقد الاجنبي وتراخيص الصادرات .

2. اسلوب التحكم غير المباشر

ويقصد بهذا الاسلوب التأثير على العوامل التي تحكم تصرفات الوحدات التنفيذية او تصرفات المستهلكين لتوجيه قرارات الوحدات نحو اهداف الخطة الاقتصادية اي ان السلطة المركزية تؤثر في القرارات الاقتصادية عن طريق التأثير في العوامل التي تتحكم في هذه القرارات ، وتلجأ السلطة المركزية لهذا الاسلوب لتحفيز الوحدات التنفيذية ، اما اهم الادوات التي تستخدمها فهي :

أ. السياسة المالية : وتتعلق السياسية المالية للدولة عن طريق التحكم بالإنفاق العام الذي يؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق زيادته او خفضه تبعاً للخطة الاقتصادية التي تهدف الى التأثير في النشاط الاقتصادي او مواجهة المشاكل الاقتصادية المختلفة .

ب. السياسة النقدية : وتشمل مجموعة الادوات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في حجم التدفقات النقدية ومن ثم التأثير في التدفقات السلعية ، اذ يتحكم البنك المركزي بتحريك الكتلة النقدية للتأثير في التحركات السلعية والاسعار .

جـ. سياسة الاجور : تعتبر الاجور الحافز الاول لتحريك قوة العمل وتوزيعها على النشاطات المختلفة ، اذا ل يمكن لسياسة التخطيط ان توزع قوة العمل حسب النشاطات الاقتصادية بصورة

الزامية بل تترك الحرية لحركة قوة العمل ، لكن يتم التأثير على الاجور النسبية بين النشاطات الاقتصادية لغرض التحكم والسيطرة على حركة قوة العمل بين النشاطات الاقتصادية .

رابعاً : مرحلة متابعة تنفيذ الخطة

ان عملية متابعة تنفيذ الخطة تعد عاملاً مكملا للتنفيذ ، اذ تهدف الى التأكد من ان التنفيذ في الواقع يتم وفقا لمعايير الخطة اضافة الى كشف الانحرافات التي تحدث اثناء التنفيذ وتحديد اسبابها كشرط لتجاوزها .ان عملية متابعة تنفيذ الخطة تعتبر من ضرورات التخطيط لان تؤدي الى النهوض بمستوى التنفيذ . ولغرض نجاح عملية تنفيذ الخطة لابد من توافر جانبين اساسين مهمين :

1.أجهزة تنفيذية ذات كفاءة عالية

وهي الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ الخطة على المستوى القطاعي وتتمثل اما بمجلس التخطيط او مجلس الوزراء ، كما ان كل وزارة تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة في القطاع التابع لها والتنسيق بين تنفيذ الخطط المختلفة للفروع والنشاطات الانتاجية التابعة لها ، اضافة الى قيامها بمهام اضافية مثل ؛ دراسة المشاريع والرامج المقترحة في الخطة دراسة فنية واقتصادية ، تقديم المقترحات عن المشاريع الجديدة والتوسع في المشاريع الجديدة ، متابعة تنفيذ مشاريع الخطة وتجاوز الصعوبات التي تعترض عملية التنفيذ .

2.أجهزة الرقابة والمتابعة

وتتضمن هذه الاجهزة كل من :

أ. الجهاز المركزي للتخطيط : يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بعملية الاشراف على تنفيذ الخطة واجراء التعديلات اللازمة عليها ، اذ تقوم كل وزارة بأعداد تقارير دورية خاصة قطاعياً توضع فيها المراحل والاحتياجات لكل مشروع ، اضافة الى الصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ ثم يتم توحيد التقارير على مستوى الوزارة القطاعية لترفع الى الجهاز المركزي للتخطيط الذي يأخذ على عاتقه مهمة تذليل العقبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة على مستوى المشروع او القطاع .

ب. الجهاز المركزي للإحصاء : يقوم الجهاز بمتابعة سير تنفيذ الخطة عن طريق مراقبة سير المتغيرات التنفيذية للخطة ، ومراقبة مدى انحرافها عن الاهداف المحددة لها ويتم اعداد هذه الاحصائيات على مستوى الاقتصاد القومي كإصدار المجموعة الاحصائية السنوية Annual Statistical Abstract التي تتضمن احصائيات مختلفة مثل ؛ احصاءات السكان والقوى العاملة ، الزراعة ، الصناعة ، البناء والتشييد ، النقل والمواصلات ، الاحصاءات المالية ، التربية والتعليم ، الصحية والحياتية ، الثقافة والاعلام ، الاحصاءات الاجتماعية ،الحسابات القومية ، التجارة الداخلية ، البيئة ، الاحصاءات النفطية ، التنمية البشرية ،حقوق الانسان .

جـــــ. الاجهزة المالية : تقوم الاجهزة المالية المتمثلة بالبنك المركزي والبنوك القطاعية (الصناعية ، الزراعية) ووزارة المالية ، بالرقابة الفعالة على تنفيذ الخطة من خلال تقديم كل وحدة انتاجية نسخة من خطتها التفصيلية توضح فيها ابواب الانفاق مفصلة على شكل اجور ومواد اولية ومعدات وغيرها .وفي ضوء ذلك يقوم البنك المركزي او المصارف المختصة بأعداد ميزانية تقديرية سنوية كل 6 اشهر توضح فيها النفقات والايرادات ومتابعة سير التنفيذ .

خامساً : تقييم اداء الخطة

ان عملية متابعة تنفيذ الخطة تهدف الى تحديد الانحرافات ومعالجتها ، فأن عملية تقييم الاداء تهدف الى تحديد عمق الانحرافات مقارنة بأرقام الخطة ، ويتم استعمال معاملات تقييم الاداء الناتجة عن الفرق بين راقم التنفيذ الفعلية للخطة وارقام الخطة . ان معامل تقييم الاداء قد يكون سالباً او موجباً او مساوياً للصفر، فمعامل الاداء يكون سالباً اذا كانت اراقم التنفيذ الفعلية اقل من ارقام الخطة ويكون موجباً اذا كانت ارقام التنفيذ الفعلية اكبر من ارقام الخطة اما اذا تساوت فأن معامل تقييم اداء الخطة يكون صفراً وبذلك فان الارقام الواردة في الخطة قد تساوت

تماما مع الارقام المستهدفة في الخطة ولكن مثل تلك الحالة افتراضية وصعبة التحقيق في ظل عجز بعض القطاعات عن تنفيذ خططها الاقتصادية . ان عملية التقييم تعتبر ضرورية جدا لمتابعة المتحقق فعلا عن المستهدف او تخطي المحقق المستهدف ذلك ان زيادة حجم الاستثمار المنفذ عما استهدفته الخطة يثير تساؤلات حول كفاءة تنفيذ الخطة الاقتصادية وبدون عملية التقييم يستحيل تلافي الاخطاء التي تواجه المخطط عند تنفيذ الخطة المستقبلية .

E = N-PN/PN

E = معامل تقييم الاداء

N = رقم التنفيذ الفعلي

PN = رقم الخطة المستهدف

لقد برز جدل بين المخططين حول اي من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لاحتساب معامل تقييم الاداء ، وعلى ذلك طرحت عدة مؤشرات لاعتمادها كأساس في احتساب معامل التقييم وكالاتي :

1.حجم الانتاج : لقد ادى اعتماد حجم الانتاج كأساس في عملية تقييم الاداء الى تزويد جهاز المتابعة والتقييم بموضوع واضح يمكن استخدامه في حساب معامل تقييم الاداء ، الا انه برزت مجموعة من المشاكل ؛ اهمال مواصفات الانتاج وبالتالي عجزه عن قياس النوعية ، عدم قدرة قياس الانتاج غير المادي (الخدمات بشكل دقيق) ، لا يأخذ بنظر الاعتبار حجم مستلزمات الانتاج المطلوبة .

2.مستلزمات الانتاج : يقوم هذا المؤشر على فرضية ثبات معاملات استخدام المدخلات في تكوين الناتج ، فكلما يرتفع حجم المدخلات كلما ازداد حجم الانتاج وبموجب هذا المؤشر تعتمد المستلزمات كأساس للحساب .الا ان هذا المؤشر ايضا واجه مجموعة من المشاكل ؛ المبالغة في استخدام مستلزمات الانتاج للدلالة على تجاوز الخطة ، الاتجاه نحو السلع التي يتطلب انتاجها كميات اكبر من مستلزمات الانتاج دون الاهتمام بالربحية وتوعية تلك السلع .

3.قيمة الانتاج : يقوم هذا المؤشر باحتساب قيمة الانتاج المتحقق للوحدات الانتاجية المختلفة للسلع الا انه يواجه ايضا مجموعة من المشاكل ؛ الاتجاه نحو انتاج السلع مرتفعة الثمن دون النظر بأهميتها للمجتمع ،ان الانتاج قد يتحقق ولكن بتكاليف عالية .

4.تكاليف الانتاج : يعتمد هذا المؤشر على تكاليف الانتاج كأساس في حساب معامل تقييم الاداء ويؤخذ على هذا المؤشر اتجاهه الى استخدام مستلزمات الانتاج الرخيصة دون الاخذ بنظر الاخذ بنظر الاعتبار النوعية وعدم اهتمامه بالسلع الضرورية للاستهلاك لارتفاع تكاليفها .

5.الربح : لقد ساعد هذا المؤشر الذي يعرف بانه الفرق بين الاسعار والتكاليف على تجاوز كثير من سلبيات الطرق السابقة لأنه يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات التي تحصل في اسعار المدخلات والمخرجات بالشكل الذي يمكن استخدامه كمؤشر في احتساب معاملات تقييم الاداء .

الاساليب الفنية لعملية التخطيط

لقد تمت الاشارة سابقا الى ان التخطيط يسعى الى تحديد الاهداف التي من خلالها يمكن اختيار افضل الوسائل لتحقيق اعلى مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتطلب استخدام كل الوسائل والامكانيات المتاحة خلال فترة زمنية محددة. تلك العملية تتطلب ان يتم الاعتماد على الادوات والوسائل التي تمكنه من اعداد الخطة ومن اهمها الموازين التخطيطية التي تضمن التعادل بين المتاح من منتج او مورد معين مع جميع استخداماته لغرض تحقيق التوازن العام وهو الهدف الرئيس للخطة الاقتصادية .

1.الموازين المادية (السلعية) Material Balance : وتعد من اقدم الموازين واشهرها التي اعتمدتها البلدان التي تعمل بالتخطيط الاقتصادي الشامل ، اذ يتم اعتماد في هذا النوع من الموازين بالنسبة للسلع الاستراتيجية او الاساسية بهدف تحقيق التوازن بين المتاح منها واستخداماتها اي ان الموازين السلعية تمثل اداة لتحقيق التلائم بين اهداف الخطة وامكانيات الاقتصاد القومي . ويمكن توضيح ميزان مادي كالاتي :

الموارد (العرض)	الاستخدامات (الطلب)
1.الانتاج Output : ويشمل مجموع ما انتج من السلع او مجموع السلع مقيمة بسعر تكلفة عناصر الانتاج وبأضافة الهوامش المختلفة على سعر التكلفة نتوصل الى سعر المشتري.	1.الطلب الوسيط (وهو ما تطلبه القطاعات الاقتصادية للقيام بعملية الانتاج) .
2.الاستيرادات Imports : وتشمل الكميات المشتراة من السلع من الخارج مقيمة بسعر CIF وبأضافة الهوامش نحصل على سعر المشتري للاستيراد .	2.الطلب النهائي Final Demand أ. الاستهلاك الحكومي والعائلي : يمثل الانفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية مقيمة بسعر المشتري ، اما الانفاق العائلي والهيئات لايت لا تستهدف الربح وتخدم القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية ومقيم بسعر التكلفة . ب. الاستثمار Investment جـ. الصادرات Export : وهي مجموعة السلع المصدرة للخارج مقيمة بسعر FOB
3.مخزون اول المدة Stocks : ويشمل السلع	3.مخزون اخر المدة Stocks : يمثل

والخامات المنتجة محليا والمستوردة التي لم توضع للاستعمال النهائي خلال الفترة الماضية ودورت الى الفترة الحالية .	الكميات المخزونة من السلع في نهاية العام التي ستدور الى المدة المقبلة كمخزون اول المدة .
مجموع الموارد Total Supply	**مجموع الاستخدامات Total Demand**

ويجب ان يتساوى في هذا الميزان المادي مجموع الاستخدامات مع مجموع الموارد ويتحقق هذا التوازن سواء على مستوى المشروع او القطاع او المستوى القومي ، ويتم اعداد هذه الموازين استنادا الى التجارب السابقة وبالاعتماد على المعاملات الفنية التي يمكن استخراجها من جداول المستخدم-المنتج.

مثال / جد قيمة الميزان السلعي الخاص بإنتاج احد انواع المحاصيل الزراعية (الحنطة) اذا كانت وحدة القياس (طن) ، من خلال البيانات التالية : الانتاج الزراعي 7110 ، الاستيرادات CIF 16604 ، مخزون اول المدة 100 ، الاستخدامات الوسيطة 23714 ، الاستهلاك العائلي 50 ، الاستهلاك الحكومي 40، الصادرات FOB 5 ،مخزون اخر المدة 5 .

الحل //

الموارد	**الاستخدامات**
الانتاج الزراعي 7110	الاستخدامات الوسيطة 23714
الاستيرادات 16604	الاستهلاك العائلي 50
مخزون اول المدة 100	الاستهلاك الحكومي 40
	الصادرات 5
	مخزون اخر المدة 5
مجموع الموارد 23814	**مجموع الاستخدامات 23814**

لقد تم توجيه الانتقادات لهذه الموازين انها لا تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التكنولوجية بسبب افتراض ثبات المعاملات الفنية ، كما ان هذه الموازين لا تضمن تحقيق التوازن الكلي او التناسق الكامل بين الموارد والاحتياجات على مستوى الاقتصاد القومي ككل والسبب في ذلك يعود الى ان الميزانية المادية لسلعة معينة انما تعكس الاستخدامات المباشرة لهذه السلعة او المستلزمات والاحتياجات المباشرة لإنتاج هذه السلعة . ذلك ان تحقيق التوازن الكلي عن طريق

هذه الموازنات يقتضي ان توضح ميزانية السلعة ليس فقط الاستخدامات المباشرة بل يجب ان تحديد الاستخدامات غير المباشرة ، على سبيل المثال فالتغير في انتاج سلعة معينة سوف يؤثر في انتاج سلعة اخرى من خلال زيادة الطلب على المواد الاولية ، الوقود ، الطاقة الكهربائية ..وغير ذلك . وحتى يمكن تقدير هذه العلاقات المتبادلة يجب معرفة المستخدمات المباشرة وغير المباشرة وذلك يعني مهمة شاقة تحاول الموازنات تلافي ذلك من خلال العداد الموازنات التركيبية التجميعية .

2.الموازنات التجميعية او الاقتصادية Synthetic Balance : تهدف هذه الموازنات الى استبعاد الاختلال في هذه الموازين على اساس قيمي او على اساس كمي وقد تختلف الاهداف الموضوعة في صورة قيمية Value Term عن الاهداف الموضوعية بصورة عينية ، ومن الامثلة على هذا النوع من الموازنات ما يلي :

أ. الناتج المحلي والانفاق عليه : يبين هذا الميزان انتاج الدخل والانفاق النقدي لمجموع السكان بغرض توضيح التوازن بين القوة الشرائية المتاحة للسكان والمعروض من السلع والخدمات في ضوء مستوى الاسعار السائدة . فأذا كان الانفاق النقدي يفوق قيمة السلع والخدمات المتاحة فان الاقتصاد القومي سيعاني من فجوة تضخمية وميل الاسعار الى الارتفاع حتى تملىء الفجوة .اما اذا كان الانفاق النقدي يقل عن قيمة السلع والخدمات المتاحة فان الاقتصاد القومي سيعاني من فجوة انكماشية ويكون من المتوقع ميل الاسعار الى الانخفاض ، ويمكن توضيح صورة الميزان كالاتي :

الموارد	الاستخدامات
1.الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج + الضرائب – الاعانات	الاستهلاك العائلي+ الاستهلاك العام + تكوين رأسمال الثابت + التغيير في المخزون + الصادرات من السلع والخدمات – الاستيرادات
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

ب. موازنة الدخل الفردي : تتضمن الموازنة بين الدخل الفردي للسكان واستخداماته ، اذ ان المصادر الرئيسة للدخل الفردي هي الاجور والرواتب للموظفين والمتقاعدين ..وغيرها ، واوجه الانفاق المختلفة في صورة شراء السلع والخدمات ودفع الايجارات ونفقات النقل

والضرائب ..... وغيرها . ويمكن ان يتخذ ميزان الايراد والانفاق للقطاع الفردي (العائلي الصورة الاتية :

الموارد	الاستخدامات
الدخل الذي يكسبه الافراد جراء ممارسة النشاط الاقتصادي + تعويضات المشتغلين + الجزاء الموزع من ارباح المنشآت + اعانات الضمان الاجتماعي – الضرائب	الاستهلاك العائلي + مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار الخاص + صافي التحويلات من القطاع العائلي الى الجهاز المصرفي
مجموع الدخول المكتسبة	**مجموع الانفاق**

جـــ. ميزان الاستثمار Investment Balance : نظرا لأهمية الاستثمار فانه يمكن وضع موازين مختلفة حسب الجانب المراد ابراز اهميته ، مثلا ميزان لتوزيع اجمالي الاستثمار على القطاعات المختلفة وكالاتي :

الموارد	الاستخدامات
1.الاستثمار الانتاجي 2.الاستثمار الجاري 3.المخزون السلعي	الزراعة الصناعة التجارة النقل بقية القطاعات
اجمالي الاستثمارات	**اجمالي الاستخدامات**

د. موازنة النقد الاجنبي : وتتضمن ايرادات القند الاجنبي من الصادرات اضافة الى عوائد عوامل الانتاج الخارجية والتدفقات من الخارج واستخدامات النقد الاجنبي على المستوى الكلي. وهذا الميزان من الاهمية حيث تمثل حصيلة النقد الاجنبي قيدا رئيسا على معدل تراكم راس المال ومن ثم معدل النمو الممكن تحقيقه .